كلمة محافظ البنك الإسلامي للتنمية

عن جمهورية طاجيكستان

في الاجتماع السنوي الثالث والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

١٧-١٩ رجب ١٤٣٩ (٥-٣ أبريل ٢٠١٨)

الأصل: إنجليزي

كلمة السيد فروخ ممر علي زودا،

محافظ البنك عن جمهورية طاجيكستان

في الاجتماع السنوي الثالث والأربعين للبنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية؛

أصحاب المعالي المحافظون المناوبون؛

أيها الأخوة والأخوات الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوا لي أن أعرب- باسم حكومة أذربيجان- عن تقديرنا العميق لحكومة الجمهورية التونسية، على ما لقيناه من حرارة استقبال وكرم ضيافة. كما نعرب عن خالص الشكر للبنك الإسلامي للتنمية على تحضيراته الممتازة لهذا الاجتماع.

وإنه لمن دواعي غبطتي أن أبلغ معالي الدكتور بندر حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وجميع موظفي البنك، ووفود الدول الأعضاء خالص أمنيات رئيس جمهورية طاجيكستان فخامة السيد إمام علي رحمان، وبالغ تقديره لمستوى التعاون القائم بين جمهورية طاجيكستان والبنك الإسلامي للتنمية، ومع الدول الأعضاء في البنك.

إن هذا الاجتماع يتيح الفرصة لإجراء تقييم مشترك لما تحقق من إنجازات، ولمناقشة مسائل التنمية الرئيسة، وتحديد سبل ووسائل معالجة هذه المسائل عن طريق التعاون المشترك.

وخلال فترة التعاون مع البنك في طاجيكستان، بلغ مجموع قيمة المشاريع الاستثمارية التي نُفّذت في طاجيكستان ما يربو على ٣٥٤ مليون دولار أمريكي، علماً بأن شراكتنا الحالية مع البنك ترمي إلى تطوير أهم قطاعات الاقتصاد، في سياق التعاون الإقليمي.

ومما يسر الخاطر أننا دخلنا مرحلة جديدة من التعاون مع "البنك"، منذ سنة ٢٠١٦، في إطار البرنامج الخاص بآسيا الوسطى الذي وضعه البنك الإسلامي للتنمية للفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٠، وفي إطار برنامج "صندوق العيش والمعيشة". وهذان البرنامجان يتسقان مع تطوير توجهاتنا الاستراتيجية.

ونتطلع إلى إحراز تقدم كبير في هذا الاتجاه. ونحن مسرورون بالتعاون الفعال مع "البنك" ونأمل في أن نتمكن، عن طريق التوسع في فرص التعاون مع البنك، من توسيع نطاق التعاون فيما بيننا ليشمل قطاعات متعددة، منها تطوير البنى التحتية، والمبادلات التجارية ودعم قطاعي التعليم والرعاية الصحية، من أجل النهوض، على نحو استباقي، بالتنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل الجديدة، والتصدي للمشاكل الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة العامة.

سيداتي وسادتي،

لقد أبانت سياسة الأبواب المفتوحة التي ننتهجها، باعتبارها محور علاقاتنا مع العالم المعاصر، عن أنها سياسة واقعية وصحيحة ومفيدة.

وإنه لمن المهم أن نستقطب الاستثمارات الأجنبية لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، وإيجاد هياكل خارجية مواتية للتنمية المستدامة في بلادنا، التي اتخذت عدداً من المبادرات المبتكرة على الصعيد الدولي، لبلوغ هذه الأهداف، وحل المشاكل المتعلقة بالمياه.

وقد اتخذنا مبادرتنا العالمية الجديدة ["العقد الدولي للعمل – المياه من أجل التنمية المستدامة ٢٠١٨- ٢٠٢٨"]، التي بدأت رسمياً في ٢٢ مارس ٢٠١٨، على هامش الاحتفال بعيد النيروز الدولي واليوم العالمي للمياه.

وما فتئت الحكومة تعبئ الموارد والفرص الممكنة لإعادة تأهيل إقامة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتصدي لمشاكل المياه والطاقة، ولا سيما استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتنفيذ "الاقتصاد الأخضر"، بتوفير بيئة مواتية للاستثمار والأعمال، وتنمية القطاع الخاص.

ونحن نطبق، منذ سنتين، "استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٣٠"، التي أدمجت فيها الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بها في برنامج طاجيكستان الإنمائيّ النصفيّ للسنوات ٢٠١٦- ٢٠٢٠، وهي تحقق مؤشرات تنمية اقتصادية كلية.

إن الهدف الرئيس من البرنامج والاستراتيجية اللذين نعكف على تطويرهما، هو تحسين أحوال سكان طاجيكستان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ومن أجل التصدي الفعال لمسائل اجتماعية واقتصادية وبيئية معقدة، في إطار استراتيجية التنمية الوطنية، حددنا أهدافاً استراتيجية من قبيل ضمان أمن الطاقة، والقضاء على مأزق الاتصالات، وضمان الأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، يمكن تحديد المجالات ذات الأولوية كما يلي: المزيد من الاستخدام الفعال للموارد الوطنية الطبيعية، ورأس المال البشري، وتحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني وتنويع هذا الاقتصاد، والتنمية المؤسسية، والتنمية المتوازنة لمختلف المناطق.

معالي الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

إننا نشعر بالرضا إزاء مستوى التعاون القائم بين طاجيكستان ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ونعتزم دعم جميع المبادرات التي يتخذها البنك من أجل تحقيق التنمية الإقليمية، وتحسين أحوال السكان في البلدان الأعضاء في البنك، والاعتماد على التعاون الطويل الأمد الذي يعود على الجميع بالمنفعة المتبادلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.